

تونس: عندما تُضعف مكافحة الإرهاب دولة القانون وتُدمر الكرامة الانسانية

بيان صحفي

تونس في 11 ديسمبر 2019 - تدق المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، في تقريرها الصادر اليوم، ناقوس الخطر حول مصير عديد التونسيين المصنّفين والخاضعين لتدابير المراقبة الإدارية التابعة لوزارة الداخلية والضاربة للحريات في إطار سياسة مكافحة الإرهاب. "أن تكون مصنّفًا - اعتباطية تدابير المراقبة الإدارية في تونس" هو تقرير يحلّل عبر حالات ملموسة، اعتباطية هذه التدابير والآثار المدمرة التي تتركها عند كلّ من يخضع لها.

وفقا لجيرالد ستابروك، الأمين العام للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب "ما يتم مناقشته هنا هو ليس ضرورة حماية الدولة التونسية لمواطنيها من العمليات الإرهابية التي تمسّ أهمّ قيم حقوق الإنسان، وإنما طريقة تطبيق هاته الحماية. هل أنّ هذه الحماية تحترم القانون أم أنّها مشوبة بالتّعسف؟ فلنكن واضحين: نظام المراقبة القمعي لا يعزز الأمن بل يهدّد بتغذية التطرف العنيف، كما أظهرت التجربة مرارًا وتكرارًا".

يعتمد هذا التقرير على تجارب لعشرين منتفعا من برنامج سند للمساعدة القانونية والاجتماعية والنفسية والطبية لضحايا التعذيب وسوء المعاملة والتابع للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في تونس. عشرون شخصا ترمز قصصهم إلى سياسة قمعية فرضت على عشرات الآلاف من التونسيين الذين تعرّضوا لاعتداءات تعسفية على حقوقهم الأساسية لسنوات، باسم مكافحة الإرهاب. يشترك الضحايا العشرون في أنّهم مصنّفون بسبب خطورتهم المزعومة وفي أنّهم خاضعون لتدابير تحدّ من حريّتهم بمعالم غير واضحة، بدون أسس قانونية وبدون دوافع أو حدود زمنية.

"أن تكون مصنّفًا" يبيّن آثار تدابير المراقبة الإدارية المدمرة على الأشخاص الخاضعين لها وعلى عائلاتهم، فكما يوضح أحدهم، تُعتبر تدابير المراقبة من قبيل "الحكم الذي لم ينطق به أحد ويتمّ تطبيقه من قبل الجميع"، ولعلّ فقدان الوظيفة والطلاق والعزلة والصدمات المتكررة للوالدين وللأبناء والقلق والاكتئاب هي من أبرز هاته الآثار.

يوجد العشرات والمئات بل ربما الآلاف من الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في وضعيات هشة ومترعة كل يوم. فالحال أنّ الأمر تجاوز مرحلة عدم إحساس هؤلاء الأشخاص بمواطنتهم وتمتّعهم بحقوقهم، وبلغ حدّ احساسهم بعدم إنسانيتهم وبعدم أحقية وجودهم في المجتمع. "إنهم يتأكدون من أنني لن أستطيع العيش... بل انني فعلا لم أعد أعيش".

تعتبر الأخصائية النفسية ريم بن إسماعيل، والتي ترافق منتفعي برنامج سند منذ ست سنوات، أنّ "هاته التدابير تمثّل فقداننا لكل المقاييس على المستوى النفسي والاجتماعي ذلك أنّها تولّد تهميشا حقيقيا يُفضي في أغلب الحالات الى قطيعة اجتماعية تُوصف بالخطيرة بالنسبة للأشخاص المصنّفين وبالنسبة للمجتمع ككل".

بناءً على الشهادات التي تمّ جمعها، يستعرض هذا التقرير لأول مرة مختلف أنواع تدابير المراقبة الإدارية التي يتعرض لها الأشخاص، ولعلّ ما تمّت ملاحظته أنّ تطبيق هذه التدابير يتجاوز تقييد حرية التحرك ويصل الى حدّ اتخاذ شكل مضايقات أمنية يحميها الإفلات من العقاب.

ويذكر الأستاذ المختار الطّريفي نائب رئيس المنظّمة العالمية لمناهضة التعذيب أنّ "هذه القيود التي تحدّ من الحرّية هي غير متناسبة ودون أساس قانوني ودون رقابة قضائية فورية. إنّها قيود اعتباطية تتعارض مع الدستور والقانون الدولي". كما يضيف أنّ المنظّمة "تدعو وزارة الداخلية إلى الكفّ فوراً عن تنفيذ هاته التدابير وتقديم تعويضات لأولئك الذين عانوا منها. كما تؤكد أنّه يجب على الحكومة ومجلس نواب الشعب إصلاح الإطار القانوني المحيط بتدابير المراقبة الإدارية هذه دون تأخير، وذلك احتراماً للحقوق الأساسية للتونسيين".

المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT) هي جمعية غير حكومية وغير ربحية تعمل من أجل الوقاية من التعذيب ومكافحة الإفلات من العقاب في شبكة تضم أكثر من 200 شريك جمعياتي من جميع أنحاء العالم. يقدّم مكتب المنظّمة العالمية لمناهضة التعذيب في تونس المساعدة المباشرة لضحايا التعذيب والعنف المؤسّساتي كما يقوم بحملات مناصرة موجهة لصانعي القرار والمشرّعين، فضلاً عن الدعم الفني للمؤسسات والجمعيات الشريكة.

للمزيد من المعلومات يُرجى الاتصال بـ:

نجلاء الطّالبي، مديرة برنامج سند، 98746593، nt@omct.org

هيلين لوجاي، مديرة قانونية، 56118943، hl@omct.org